



وزارة الصناعة والتجارة

١٢٠٠

الرقم
ع/ت/٩٤٥٨٨
التاريخ
٢٠١٢/٢/٢٨
الموافق

المحامي الأستاذ عبد الملك المداحنة

عمان ص.ب (١١١٩٢/٩٢١٤١٢) الأردن

المحامي الأستاذ غازي العودات

عمان ص.ب (١١٩٥٣/٤٥٤٩) الأردن



الموضوع:- القرار الخاص بالعلامة التجارية (رقم (٩٤٥٨٨) في الصنف (٤٢))

أرفق طياً القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة

بكتابي أعلاه.

واقبلوا فائق الاحترام

مسجل العلامات التجارية

المهندس خالد عربيات

مساعد القضايا
زين الحواملة

م
س
د



وَزَارَةُ الصَّنَاعَةِ وَالتِّجَارَةِ

الرقم
ع/ت/٩٤٥٨٨

التاريخ
٢٠١٢/٢/٢٨

الموافق

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية
وزارة الصناعة والتجارة/عمان

الجهة المستدعية: شركة السواعير وقطيشات، وكيلها المحامي عبد الملك المدادحة، عمان ص.ب.
(١١١٩٢/٩٢١٤١٢) الأردن.

الجهة المستدعي ضدها: مؤسسة سليمان ديسان التجارية، وكيلها المحامي غازي العودات، عمان
ص.ب. (١١٩٥٣/٤٥٤٩) الأردن.

الموضوع: العلامة التجارية () رقم (٩٤٥٨٨) في الصنف (٤٢).

الوقائع

أولاً: قامت مؤسسة احمد العساف التجارية بتسجيل العلامة التجارية () في
الصنف (٤٢) من أجل "تجارة مواد التجميل" وحصلت على شهادة تسجيل نهائي بتاريخ
٢٣/٤/٢٠٠٨. وبتاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٩ تم نقل ملكية العلامة التجارية الى مؤسسة سليمان ديسان
التجارية وتم نشرها بعدد الجريدة الرسمية رقم (٤٢٣).

ثانياً: بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٩ تقدمت المستدعية بواسطة وكيلها بطلب ترقيين وذلك للأسباب التي
تضمنتها لائحة الترقين .



وَزَارَةُ الصَّنَاعَةِ وَالتِّجَارَةِ

الرقم

التاريخ

الموافق

ثالثاً: بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ قدمت الجهة المستدعي ضدها لاحتجها الجوابية.

رابعاً: قدم وكيل الجهة المستدعية البيانات المؤيدة لطلب الترقين وذلك على شكل تصريحين مشفوعين باليمين.

خامساً: قدم وكيل الجهة المستدعي ضدها البيانات المؤيدة لتسجيل العلامة التجارية شكل تصاريح مشفوعه باليمين.

سادساً: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية، وبالنتيجة اختتمت القضية ورفعت لإصدار القرار.



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم
التاريخ
الموافق

القرار

بعد الاطلاع على ملف الدعوى بكامل محتوياته فقد تبين ما يلي :-

من حيث الشكل:

حيث أن الترقين مقدم خلال سريان المدة المحددة بنص المادة (٢٤) من قانون العلامات التجارية فإنني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:



نجد أن الجهة المستدعية قد أسست دعواها على أساس تطابق العلامة التجارية (



موضوع الدعوى مع العلامة التجارية () رقم (٩٣٩٦٤) والتي تدعي بملكيته وشهرتها وأن من شأن هذا التطابق مخالفة أحكام المادة (٨) بفقراتها (٦، ١٠، ١٢) والمادة (٢٤) من قانون العلامات التجارية.

وبالرجوع لاجتهاد محكمة العدل العليا الموقرة نجد انها قد استقرت على أن المعيار في تقرير التشابه من عدمه يكمن بتوافر عناصر متعددة ومختلفة ومن هذه العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار النطق بالعلامة وكتابتها والفكرة الأساسية التي تنطوي عليها ومظهرها الرئيسي ونوع البضاعة والأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا من المستهلكين.

كما نجدها استقرت على ان الفاصل في التمييز بين علامتين تجاريتين ليس باحتواء العلامة على كلمة و/أو رسمة تحتويها العلامة الاخرى بل ان الفاصل بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة للشكل الذي تبرز به هذه العلامة.



وزارة الصناعة والتجارة

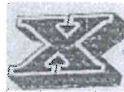
الرقم

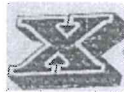
التاريخ

الموافق



ولدى مناظرة العلامة التجارية () موضوع الدعوى بالعلامة التجارية () رقم (٩٣٩٦٤) في الصنف (٣) والعائدة ملكيتها للمستدعية على وجه التعاقب، فقد تبين ان العلامة



التجارية موضوع الدعوى والتي تكونت من عدة عناصر متمثلة بالحرف () والرقم



() مكتوبة بخط مميز بالاحرف اللاتينية وفي اسفل منها الكلمات (PROFITONAL STYLING GEL) مما يجعل لها شكلاً مميزاً ومظهراً خاصاً يمنع من الخلط بينها وبين العلامة التجارية العائدة ملكيتها للجهة المستدعية فضلاً عن ذلك فإن هنالك اختلافاً من حيث النطق وطريقة الكتابة والاحرف المكونة لكلا العلامتين.

وبالتناوب فإن الانطباع البصري والذهني والسمعي الذي تتركه العلامة التجارية موضوع الدعوى جاء مختلفاً ومغايراً عن الانطباع البصري والذهني والسمعي الذي تتركه علامة الجهة المستدعية مما اسبغ على علامة الجهة المستدعية ضدها الصفة الفارقة الامر الذي ينتفي معه غش الجمهور وتضليله ووقوعه في الالتباس بمجرد النظر اليهما، وهذا ما أكدت عليه محكمة العدل العليا الموقرة في القرار رقم (١٩٩٧/١٤٢) والذي جاء فيه مايلي: "ان التشابه المحظور قانوناً الذي يؤدي للوقوع في الغش هو الحاصل في مجموع العلامة التجارية لا في جزء من اجزائها فقط فاذا وجد تشابه في بعض اجزاء العلامة التجارية فلا يؤدي الى وقوع الغش ذلك ان العبرة في التشابه بين العلامتين هي في الطابع العام والمظهر الذي تدل عليه كل من هاتين العلامتين وليس في تفاصيل جزئيات العلامتين فطالما ان الطابع العام الذي تظهر فيه العلامة التجارية لا يلقي في الذهن صورة العلامة الاخرى فان التشابه يكون معدوماً واحتمال الوقوع في غش الجمهور لا محل له".



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم
التاريخ
الموافق

وبناء على ما تقدم وحيث ان علامة الجهة المستدعى ضدها لا تشكل أي مخالفة لأحكام المادة (٧) والمادة (١٢، ١٠، ٦/٨) من قانون العلامات التجارية فاني أقرر رد الترفيقين الوارد على طلب



العلامة التجارية () المعلن عنها تحت الرقم (٩٤٥٨٨) في الصنف (٤٢) وإبقاءها مسجلة في السجل.

قرار صدر بتاريخ (٢٠١٢/٢/٢٨).
قابلا للاستئناف خلال ستين يوماً.

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عربيات

مساعد القضاة
زين العواملة

القرار

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي المترئس السيد د. أكرم مساعدة
وعضوية القضاة السادة
محمد طعمة ، محمد المبيضين ، ماجد الغباري ، جهاد العتيبي

المستأنفة : شركة السواكير وقطيشات .

وكيلها المحامي عبد الملك المداحنة .

المستأنف ضدهما : ١- مسجل العلامات التجارية بالإضافة لوظيفته .

٢- مؤسسة سليمان وعساف التجارية .

وكيلها المحامي محمود الدقور .

تقدمت المستأنفة بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٥ بهذا الاستئناف للطعن بالقرار الصادر عن
المستأنف ضده الأول المنتهي بالرقم (٦٨١٦) تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨ المتضمن رد دعوى
الترقيين الوارد على تسجيل العلامة التجارية (X5) ذات الرقم (٩٤٥٨٨) في الصنف (٤٢)
وإيقائها مسجلة في السجل .

طالبة فسخه للأسباب التالية :

١- أخطأ مسجل العلامات التجارية إذ استخلص من مناظرة العلامتين موضوع الدعوى
وجود خلاف بينهما من حيث الشكل العام والفكرة الأساسية والكتابة .

٢- أخطأ مسجل العلامات التجارية بقراره المستأنف حيث لم يراع أن العلامة التجارية Excellanet five في الصنف (٣) من أجل مواد التجميل هي أسبق بالاستعمال والتسجيل من العلامة التجارية موضوع الترقين (X5) .

٣- إن إبقاء تسجيل العلامة التجارية موضوع الترقين مخالفة صريحة لأحكام المواد (٧ و ٨ و ١٠ و ١٢) من قانون العلامات التجارية الأردني .

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة ووكيل المستأنف ضدها الثانية ، وغياب المستأنف ضده الأول المقرر إجراء محاكمته غيابياً ، تليت لائحة الاستئناف واللائحتان الجوابيتان المقدمتان من المستأنف ضدهما ولائحتا الرد عليهما ، وأبرزت المحكمة كافة الأوراق المقدمة في هذه الدعوى ، وترافع الطرفان .

القرار

بعد الاطلاع على أوراق هذه الدعوى وتدقيقها والداولة قانوناً نجد أن المستأنف ضده الأول ووكيل المستأنف ضدها الثانية أثارا في لائحتهما الجوابية دفعاً مفاده أن الدعوى مستوجبة للرد شكلاً لعدم الخصومة .

وحول هذا الدفع ومن الرجوع للقرار المستأنف نجد أنه صادر باسم مسجل العلامات التجارية إلا أنه موقع من آخر (مساعد القضايا) وحيث أن العبرة بصدور القرار الإداري هي لمن وقعه وليس لمن صدر باسمه حسبما استقر عليه اجتهاد محكمتنا في العديد من قراراتها لطفاً ٢٠١٢/١٠٥ ، ٢٠١١/١٢٧ ، ٢٠٠٩/١٥٦ ، ٢٠٠٩/١٨٦ . وحيث أن دعوى الإلغاء تقام على مصدر القرار الإداري دون غيره عملاً بأحكام المادة العاشرة من قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته وبذلك يكون الدفع وارداً والدعوى مستوجبة للرد شكلاً لعدم الخصومة .

لهذا تقرر المحكمة رد الدعوى شكلاً لعدم الخصومة ، وتضمنين المستأنفة الرسوم والمصاريف وعشرين ديناراً أتعاب محاماة .

قراراً وجاهياً بحق المستأنفة والمستأنف ضدها الثانية ، وغيابياً بحق المستأنف ضده الأول ، وأفهم علناً في الثامن من شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠١٢/٦/٢٨ م .

القاضي المتروك

عضو

عضو

م

عضو

عضو

م

تلي القرار من قبل الهيئة الموقعة أدناه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨ م .

الرئيس

عضو

عضو

م

عضو

عضو

رئيس الديوان

ت. أ.